● أخبار قصيرة

تسيير رحلات جوية جديدة بين إيران وباكستان

تمّ يوم الإثنين الماضي تدشين رحلة أسبوعية لشركة «كيش إير» الإيرانية على طريق مشهد (شمال شرق البلاد) إلى مدينة كراتشي الباكستانية، بمايسهم في تعزيز الربط الجوي بين البلدين عبر زيادة عدد الرحلات المباشرة أكثر من أي وقت مضى. ومع انطلاق هذه الرحلة الجديدة، ارتفع عدد خطوط الطيران بين مشهد وكراتشي إلى رحلتين أسبوعياً. كما تقدم شركة «تابان» خلال السنوات الأخيرة رحلة أسبوعية لنقل الركاب بين طهران وكراتشي والعكس. وحول هذا الإنجاز، قال ممثل شركة «كيش إير» في باكستان، لمراسل «إرنا»: سيكون جدول رحلات شركة كيش إير من الآن فصاعداً أيام الاثنين من مشهد المقدسة إلى مدينة كراتشي والعكس. وأضاف: لقد أُقيمت مراسم احتفالية خاصة بانطلاق أول رحلة ركاب لكيش إير في مطار جناح الدولي، بحضور مسؤولي الطيران الباكستاني وممثل القنصلية الإيرانية في كراتشي. ونظراً للإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها مشهد المقدسة في جذب السياحة الدينية والسياحية بشكل عام، فمن المتوقع أن يؤدي زيادة عدد خطوط الطيران إلى قلب باكستان التجاري، فضلا عن تعزيز الأنشطة السياحية والعلاقات الشعبية، إلى دعم تطوير الأنشطة التجارية بين البلدين.

الصادرات غير النفطية الإيرانية تبلغ ١٥ مليار دولار

أعلن رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية، أن قيمة الصادرات غير النفطية بلغت نحو ١٥ مليار دولار منذ مطلع العام الجاري، فيما وصلت الواردات إلى ١٧ مليار دولار.

وأكد فرود عسكري، خلال الاجتماع الثالث والأربعين لهيئة ممثلي غرفة تجارة طهران أمس الثلاثاء، أن الأولوية الحالية لوزارة الصناعة والمناجم والتجارة تتمثل في توفير المواد الأولية للوحدات الإنتاجية، موضحاً أن السياسات الاستيرادية تركز، بناءً على ذلك، على السلع التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية. وفيما يتعلق بوضع السلع الأساسية في موانئ البلاد، أشار عسكري إلى أن من إجمالي واردات البلاد البالغ ٣٩ مليون طن، تشكل السلع الأساسية نحو ٩/٥ مليون طن. وشدد رئيس مصلحة الجمارك على ضرورة تسهيل العمليات الموانئية والجمركية لضمان تلبية احتياجات البلاد في الوقت المناسب، مؤكداً أن مصلحة الجمارك تعمل على مواصلة إجراءات تخليص السلع الأساسية والمواد ذات الأولوية دون انقطاع.

قريباً.. وضع حجر الأساس لأكبر محطة طاقة شمسية في إيران

أعلن مدير مكتب الطاقة في محافظة أصفهان أن أعمال بناء محطة الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠٠ ميغاواط ستبدأ قريبًا. ويقول محافظ أصفهان في هذا الصدد: إن هذه المحطة ستكون «أكبر محطة طاقة شمسية في العالم». وهذا يعني أنه مع دخول الكهرباء من هذه المحطة العملاقة إلى الشبكة، سيتم خفض انقطاعات التيار الكهربائي إلى النصف. يجري بناء محطة الطاقة الشمسية العملاقة في إيران باستثمار من القطاع الخاص بقيمة ٢/٨ مليار دولار على شكل حزمتين بقدرة ٢٠٠٠ ميغاواط وحزمة واحدة بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط على مساحة ٦٠٠٠ هكتار في ضاحية أصفهان.

الرئيس بزشكيان، ملتقياً عدداً من الناشطين في القطاع الزراعي:

نحتاج إلى العمل الجهادي والنهج التعبوي في إدارة البلاد

شدد رئيس الجمهورية، الدكتور مسعود بزشكيان، على أن المرحلة الراهنة تتطلب اعتماد رؤية إدارية قائمة على «العمل الجهادي» و«النهج التعبوي»، بوصفهما السبيل الأمثل لمعالجة قضايا البلاد وتجاوز تحدياتها.

واستقبل رئيس الجمهورية، أمس الثلاثاء، عدداً من الناشطين والمتخصصين في القطاع الزراعي والعمل الجهادي؛ حيث ناقش الناشطون الإمكانات المتاحة والتحديات الراهنة التي تواجه البلاد، وقدموا مجموعة من المشاريع والبرامج التنفيذية الرامية إلى تطوير الإنتاج الزراعي وضمان أمن غذائي مستدام بالاعتماد على الموارد المحلية.

وبحث اللقاء السبل العملية لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات وتخصيص النقد الأجنبي، بما يتناسب مع الظروف المناخية ومحدودية الموارد المائية في البلاد.

وكان من بين المحاور التي نوقشت خلال اللقاء، تطوير وزيادة إنتاجية اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والمنتجات السمكية، وإصلاح نمط الزراعة، ورفع كفاءة استخدام الأراضي الزراعية، وتوسيع زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، والاستفادة من الأساليب الحديثة والقائمة على المعرفة في الإنتاج. كما شدد الناشطون والخبراء المشاركون على ضرورة إعادة النظر في أساليب الإنتاج التقليدية، وزيادة كفاءة استخدام المدخلات والموارد، والاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة، وتفعيل الطاقات غير المستغلة في القطاع الزراعي، وقدموا مقترحاتهم وبرامجهم بهدف خفض استهلاك المياه، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الإنتاج المحلي.

من جانبه، رحّب الرئيس بزشكيان، خلال اللقاء، بهذه المبادرات، مؤكداً أن البلاد بحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى كفاءات مؤهلة وذوي عزيمة قادرة على الإسهام في حل المعضلات الوطنية، بعيداً عن التعقيدات والبيروقراطية الإدارية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى الظروف الراهنة في البلاد وضرورة اعتماد نهج واقعي في وضع السياسات والتخطيط، وقال: إن البلاد تواجه، إلى جانب القضايا والتداعيات الناجمة عن الحرب، مجموعة من الاختلالات والتحديات المناخية، بما في ذلك محدودية الموارد المائية، ولذلك يجب تصميم السياسات الإنتاجية والتنموية وتنفيذها بما يتناسب مع هذه الحقائق. وأضاف: يجب أن نتجه نحو إنتاج المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، ورفع كفاءة الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة، وإصلاح نمط الزراعة، وتفعيل الطاقات غير المستغلة في البلاد، وأن ننظم برامج التنمية على أساس المزايا والقيود الحقيقية لكل منطقة.

وشدد الرئيس بزشكيان على ضرورة تحويل هذه الأفكار إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، داعياً مقدمي المشاريع إلى طرح برامجهم التنفيذية على الحكومة، التي ستعمل بدورها على تقديم الدعم اللازم للمشاريع الفاعلة، وإزالة العقبات الإدارية التي تعترض تنفيذها، لاسيما في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

يجب أن نتجه نحو إنتاج المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، ورفع كفاءة الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة، وإصلاح نمط الزراعة، وتفعيل الطاقات غير المستغلة

كما أكد الدكتور بزشكيان أهمية استثمار الطاقات الشعبية في تنفيذ هذه البرامج، مشدداً على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية والريفية وتهيئة الظروف لتمكين المزارعين والمنتجين من المساهمة الفاعلة في تصميم المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع. وشدد على ضرورة إحداث تحول في أساليب الإدارة والنظام الإداري في البلاد، وقال: لا يمكن، في ظل نظام إداري بطيء، تحقيق الأهداف المنشودة، واستمرار هذا النهج لن يؤدي سوى إلى إهدار الوقت والموارد. ونحن اليوم بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الرؤية والفكر والروح التعبوية والجهادية في إدارة قضايا البلاد.

واعتبر الرئيس بزشكيان إصلاح النظام الإداري في البلاد ضرورة لا مفر منها، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تحقيق هذه الإصلاحات يتطلب التغلب على مجموعة من القيود والضغوط القائمة، ويستلزم عملية تدريجية ومنهجية وواقعية.

كما شدد رئيس الجمهورية على ضرورة مراعاة المتطلبات البيئية عند تنفيذ المشاريع التنموية في القطاع الزراعي، وقال: يجب أن تحظى الاعتبارات البيئية واستدامة النظام البيئي باهتمام جاد عند تصميم وتنفيذ هذه البرامج، وأن يتم العمل بطريقة لا تؤدي فيها المشاريع الإنتاجية إلى الإخلال بالتوازن البيئي وتفاقم الأضرار البيئية.

واقترح الدكتور بزشكيان أن يعقد منفذو المشاريع، عند الحاجة، اجتماعات تخصصية مع الخبراء المعنيين، وأن تتم دراسة واستكمال البرامج المقترحة من الجوانب الفنية والاقتصادية، وموارد المياه، ونمط الزراعة، والاعتبارات البيئية.

تفاصيل مشاورات محافظ المركزي الإيراني خلال زيارته لبغداد

أعلن رئيس الغرفة الإيرانية - العراقية المشتركة عن بدء مشاورات لتحديد تسوية مطالب إيران من العراق البالغة ١٢ مليار دولار. وفي إشارة إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها محافظ البنك المركزي الإيراني إلى العراق ولقائه مع المسؤولين الاقتصاديين والمصرفيين في البلاد، قال يحيى آل الإسحاق: كان أحد المحاور الرئيسية لهذه المفاوضات هو تحديد تسوية موارد إيران من العملات الأجنبية ومطالبها في العراق، وتوفير إمكانية استخدام هذه الموارد للناشطين الاقتصاديين. وأضاف: حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق في ازدياد، وقد نما هذا العام بنحو ١٥ ٪، باستثناء التبادلات المتعلقة بالطاقة والنفط والغاز؛ وبالنظر إلى الإمكانيات الحالية، هناك إمكانية لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ٢٠ مليار دولار.

مفاوضات لتسوية مطالب إيران

وفي إشارة إلى مفاوضات محافظ البنك المركزي الإيراني في بغداد، قال آل إسحاق: تناولت بعض المناقشات مطالب إيران وكيفية تيسير استخدام موارد النقد الأجنبي المتاحة في العراق، وبُذلت جهود لدراسة حلول لهذه المسألة وتيسير وصول الجهات الاقتصادية الفاعلة إلى الموارد المذكورة. وأضاف: بالإضافة إلى قضايا موارد النقد الأجنبي، نُظرت في هذه المفاوضات أيضًا المشاكل التجارية بين البلدين، بما في ذلك مسألة الرسوم الجمركية، والتغييرات المتكررة في اللوائح، والحظر الدوري الذي قد يُسبب مشاكل للمُصدّرين والمستوردين. وأوضح: أن بعض المشاكل تتعلق بإيران، وبعضها الآخر باللوائح والآليات العراقية، مؤكدًا على ضرورة اتخاذ إجراءات داخل البلاد لتيسير التجارة، وتبسيط الإجراءات، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للناشطين الاقتصاديين.

مشاكل المقاولين الإيرانيين في العراق

كما أشار رئيس الغرفة الإيرانية - العراقية المشتركة إلى مشاكل بعض المقاولين الإيرانيين في العراق، قائلًا: لا يزال بعض المقاولين الإيرانيين يواجهون مشاكل بسبب التزامات ونزاعات تعود إلى فترات سابقة، بما في ذلك جائحة كورونا، والحرب، والتطورات الناجمة عن أنشطة داعش، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول محددة، مؤكداً أن هناك إرادة لدى البلدين لتطوير العلاقات الاقتصادية، وأن مناخ المفاوضات إيجابي. لذا، إذا تم توفير التسهيلات اللازمة داخل إيران، وتعاون الجانب العراقي في مجال استقرار الأنظمة والتعريفات الجمركية وإزالة العوائق التجارية، فإن احتمالية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستكون أكبر من ذي قبل.

إمكانية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين

وأكد آل إسحاق على الإمكانات الكبيرة للسوق العراقية أمام المستثمرين الاقتصاديين الإيرانيين، قائلاً: بالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين البلدين والإمكانيات المتاحة في السوق العراقية، يمكن زيادة حجم التبادل التجاري؛ ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب إزالة العوائق المصرفية والصرف الأجنبي والتجارية والتنظيمية. وأشار إلى أن «زيارة محافظ البنك المركزي إلى العراق مهمة من هذا المنظور، فبالإضافة إلى مناقشة مطالب إيران من العملات الأجنبية ومواردها، تم خلال الزيارة متابعة القضايا المصرفية والتجارية بين البلدين، وإذا استمر هذا التوجه وتعاون المسؤولون من كلا الجانبين، يُمكننا أن نأمل في تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق».

الغرفة التجارية الإيرانية-العُمانية تمضي قدماً نحو زيادة حجم التجارة بين البلدين

قال رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وسلطنة عمان، في إشارته إلى الصداقة العريقة والعلاقات الودية بين البلدين: إن حجم التجارة بين البلدين لم يتجاوز حتى الآن مستوى ٥ مليارات دولار، في حين حجم التجارة بين إيران والإمارات العربية المتحدة نحو ٢٦ مليار دولار سنوياً؛ مؤكداً أن حجم التجارة مع عُمان ينبغي أن تكون أضعاف المستوى الحالي.

وأعلن جمال رازقي، أمس الثلاثاء، خلال اجتماع مجلس الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص في محافظة كهكيلويه وبويرأحمد (جنوب غرب البلاد)، أن العلاقات بين إيران وسلطنة عُمان مستمرة منذ ما قبل الثورة الإسلامية إلا أن الاهتمام بتطوير التجارة مع هذا البلد لم يكن بالمستوى المطلوب؛ مبيناً أن حجم التبادل التجاري مع عُمان سجل نمواً بنسبة تراوحت بين ٣٠ – ٤٠ ٪ سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية؛ لكنه لا يزال دون ٥ مليارات دولار.

وأشار رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وسلطنة عُمان إلى عقد اجتماع مع سفير السلطنة لدى إيران خلال الحرب الأخيرة؛ مبيناً أنه جرى خلال اللقاء التأكيد على التخطيط لزيادة العلاقات التجارية بين البلدين، والتوصل إلى تفاهمات جيدة في هذا المجال.

وأعلن رازقي استعداد غرفة التجارة المشتركة بين إيران وسلطنة عمان لإنشاء «مكتب عُمان» في غرفة تجارة مدينة ياسوج (مركز محافظة كهكيلويه وبويرأحمد)، داعياً الأعضاء المهتمين في غرفة تجارة ياسوج إلى التقدم بطلبات للانضمام والتعاون مع الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وعُمان.